

الموضوع : التشریعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 18 لسنة
1426 ميلادية بإنشاء المركز الوطني
للجراحة

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 6

السنة الخامسة والثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحشى

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (18) لسنة 1426 ميلادية
بانشاء المركز الوطني للجراحة

اللجنة الشعبية العامة ،
بعد الاطلاع على قانون النظام المالي للدولة ، وتعديلاته .
وعلى القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973 افرنجي ، ولائحته التنفيذية .
وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 افرنجي ، بشأن الخدمة المدنية .
وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 افرنجي ، بشأن نظام المرتبات للعاملين
الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
وعلى القانون رقم (9) لسنة 1992 افرنجي ، بشأن مزاولة الأنشطة
الاقتصادية ولائحته التنفيذية .
وعلى القانون رقم (1) لسنة 1425 ميلادية ، بشأن نظام عمل المؤتمرات
الشعبية واللجان الشعبية ولائحة الباب الثاني منه .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (97) لسنة 1425 ميلادية ، بإعادة
تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

قررت

مادة (1)

ينشأ وفقاً لأحكام هذا القرار مركز يسمى (المركز الوطني للجراحة) يتمتع
بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، ويخضع لإشراف أمانة اللجنة الشعبية
العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

مادة (2)

يحدد مقر المركز وموطنه القانوني بمقر مركز طرابلس الطبي .

مادة (3)

يتولى المركز تقديم الخدمات الجراحية المختلفة وعلى الأخص العقدة منها لكافه المواطنين بالجماهيرية العربية الليبية الشعيبة الاشتراكية العظمى ، وله على الاخص القيام بما يلى :-

- 1 - استقبال الحالات المحالة من المستشفيات بالجماهيرية العظمى لغرض استكمال العلاج الجراحي المتعدر بتلك المستشفيات أو لإبداء الاستشارة الجراحية .
- 2 - المشاركة في تعلم طلبة كلية الطب والإشراف عليهم في مجال الجراحة بكافة المستشفيات التي يتم فيها التعليم الطبي .
- 3 - تدريب طلبة الامتياز بكافه تدريرية وعلمية ، وتنمية أخلاقيات المهنة لديهم والإشراف على باقى الأقسام لضمان المستوى المناسب من التدريب .
- 4 - التنسيق مع الأقسام الجراحية بمختلف المستشفيات بالجماهيرية العظمى والمساهمة في تنميتها والعمل على تطويرها .
- 5 - تولى التدريب التخصصى في مجال الجراحة مع الجهات ذات العلاقة .
- 6 - الإشراف والمتابعة على الخدمات الجراحية في القطاع الخاص والجهات والهيئات الأخرى بما يضمن مستوى مهنية جيدا يتلاءم وأخلاق مهنة الطب .
- 7 - التعاون مع المراكز العالمية المناظرة لأعماله .
- 8 - تولى مهمة التوثيق والإحصاء في مجال الجراحة ، ونشرها لاستخلاص النتائج لتقديم تعليم وخدمات افضل .
- 9 - نشر البحوث الجراحية بصفة دورية والتى تعكس النشاطات الجراحية بالمركز .
- 10 - إصدار مطبوعة دورية في مجال الجراحة لايصال الحديث والجديد في هذا المجال لكل المهتمين .

مادة (4)

تتولى إدارة المركز لجنة إدارة من ذوى الخبرة والتخصص يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

مادة (5)

تختص لجنة إدارة المركز بما يلى :-

- 1 - وضع السياسات والخطط والبرامج الالزمة لتنفيذ أهداف واحتياجات المركز.
- 2 - إقرار الميزانية التقديرية والحسابات الختامية للمركز على ألا تكون نافذة إلا بعد اعتمادها من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي.
- 3 - وضع الهيكل التنظيمي للمركز وإعداد النظم واللوائح الإدارية والمالية والفنية الالزمة لتسهيل العمل به والعمل على تطوير ووضع الخطط والبرامج التدريبية وتنمية القوى العاملة له ، وحالتها لللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي للاعتماد.
- 4 - إجراء الدراسات المتعلقة بتكليف الخدمات الطبية والعمل على خفض التكاليف مع تحسين الخدمات.
- 5 - اعتماد التقارير الدورية المتعلقة بنشاط المركز.

مادة (6)

تضع لجنة إدارة المركز لائحة داخلية تحدد أسلوب عملها وكيفية عقد اجتماعاتها ومن له حق حضور هذه الاجتماعات.

مادة (7)

يتكون الهيكل التنظيمي للمركز من عدد من الإدارات والمكاتب يصدر به قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي بناء على عرض من لجنة الادارة .

مادة (8)

يتولى أمين لجنة إدارة المركز الإشراف الكامل على المركز وتسهيل العمل به ، وله على وجه المخصوص ما يلى :-

- 1 - تنفيذ قرارات لجنة الإدارة .

- 2 - إعداد مشروع الميزانية التسييرية وحالته للجنة الإدارية.
- 3 - الإشراف والتسيير اليومي للمركز.
- 4 - التعاقد مع العناصر الطبية والطبية المساعدة للعمل بالمركز.
- 5 - متابعة الحالات المرضية بالمركز والمستعصية منها بوجه خاص.

مادة (٩)

تشكل بالمركز لجنة علمية تكون من الأساتذة العرب الليبيين المشهود لهم بالكفاءة العلمية والعملية يتم اختيارهم بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي وأمناء الأقسام الطبية به ، ويترأس اللجنة أحد أعضائها ، وذلك بالاختيار من قبل الأساتذة الوطنيين الأعضاء في اللجنة أو بمشاركة أستاذة من الخارج - عند الحاجة - للأستئناس برأيه في هذا المجال ، ويصدر قرار التكليف بعد انتهاء الاختيار بقرار من أمين لجنة إدارة المركز.

وتمارس اللجنة العلمية الاختصاصات التالية :-

- 1 - اقتراح العناصر الطبية والطبية المساعدة من بين العناصر المرشحة للعمل وحالتها للجنة إدارة المركز للاعتماد.
- 2 - إبداء الرأي في المؤهلات العلمية وشهادات الخبرة العلمية للعناصر المرشحة للعمل بالمركز.
- 3 - وضع الخطط والبرامج لتطوير الخدمات بالمركز.
- 4 - تحديد الأصناف المختلفة من الأدوية ومستلزمات العمل.
- 5 - الترشيح للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية بالداخل والخارج .
- 6 - بحث أسباب حالات الوفاة التي تقع داخل المركز خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى من الإيواء .
- 7 - التحقيق في الأسباب الناجمة عن مضاعفات العلاج والتدخل الجراحي .
- 8 - اقتراح تزويد المكتبة بالمراجع المختلفة والمجلات والنشرات الطبية المتخصصة والدوريات .

مادة (10)

يجوز للمركز التعاقد مع العناصر الوطنية على سبيل التفرغ الكلى أو الجزئي . كما يجوز له بموافقة من لجنة الإدارة التعاقد مع التخصصات الطبية النادرة أو ذات الكفاءات العالية المتميزة التي يحتاج إليها المركز ، وذلك بموجب عقود تحدد فيها المعاملة المالية المستحقة والشروط التعاقدية الأخرى ويجوز له كذلك تغطية احتياجاته من العناصر الطبية والطبية المساعدة عن طريق التعاقد من قبل لجان فنية متخصصة تشكل لهذا الغرض ، وانهاء التعاقد معهم أو عدم تجديد العقد اذا اقتضت الحاجة ذلك ، على ان يكون العمل به على أساس التفرغ الكامل .

مادة (11)

يكون للمركز مخصص بالنقد الاجنبي لتغطية احتياجاته ومتطلباته من تجهيزات ومعدات وأدوية وقطع غيار ومواد تشغيل وما في حكمها .

مادة (12)

تكون الموارد المالية للمركز من :-

- 1 - ما يخصص له من اعتمادات في الميزانية العامة للدولة .
- 2 - ما يحصل عليه من عوائد مقابل تقديم خدماته للغير وفقاً للتشرعيات النافذة .
- 3 - أية موارد أخرى يرخص له في الحصول عليها .

مادة (13)

تكون للمركز ميزانية مستقلة ، وتببدأ السنة المالية للمركز ببداية السنة المالية للدولة ، وتنتهى بانتهائها على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهى بانتهاء السنة المالية التالية .

مادة (14)

يكون للمركز حساب خاص بأحد المصارف العاملة بالجماهيرية العلمي تودع فيه مخصصاته وابرازاته .

مادة (15)

تتولى اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة الشعبية فحص ومراجعة حسابات المركز ، وفقاً لأحكام القانون رقم (11) لسنة 1425 ميلادية ، بإعادة تنظيم الرقابة الشعبية .

مادة (16)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 24 / من رمضان

الموافق : 2 / النوار / 1426 ميلادية